

afte

مؤسسة حرية الفكر والتعبير
Association for Freedom of Thought and Expression



تتصور متحامل بالهزيمة
«انتخابات الصحفيين .. رؤية مغايرة»

تلعور مٲحامِل بالهزيمه ”انتخابات الصحفيين .. رؤيه مغايره“

إعد الورقه : مصطفى شوقي

أعد الملخص: أحمد نور

هذا المصنّف مرخص بموجب
رخصة المشاع الإبداعي:
النسبه، الإصداره ٤.٠.



afte
مؤسسه حرية الفكر والتعبير
Association for Freedom of Thought and Expressio

الناشر
مؤسسه حرية الفكر والتعبير

info@aftegypt.org
www.aftegypt.org

رقم الإيداع:

تصميم الغلاف
أمل حامد والتنسيق الداخلي

المحتويات

- ٤ تمهيد
- ٥ تشكيل عمومية الصحفيين
- ٦ كيف تجري انتخابات الصحفيين؟
- ٧ العوامل الحاسمة في انتخابات الصحفيين
- ١١ هل تُمثّل نتائج الانتخابات هزيمة لتيار استقلال النقابة؟
- ١٤ القضايا الحاضرة الغائبة على مائدة انتخابات الصحفيين

تمهيد

تُعد نقابة الصحفيين أحد أهم مؤسسات المجتمع المدني في مصر منذ تأسيسها في نهاية أربعينيات القرن الماضي وحتى اليوم، وظلَّت انتخابات النقابة واحدة من أهم الأحداث التي تحظى باهتمام الرأي العام المصري باعتبارها أحد الحصون المهمة للدفاع عن حرية التعبير وحق الجمهور في المعرفة وتداول المعلومات، حتى أن سلام نقابة الصحفيين مثلت لأكثر من عقدين سابقين على ثورة الخامس والعشرين من يناير أحد أهم نوافذ التعبير الحُر عن الرأي الذي اتخذ صوراً عدة.

اضطر هذا التاريخ الحافل نقابة الصحفيين أن تخوض معارك عدة للدفاع عن استقلالها في مواجهة محاولات الدولة المستمرة لتأميمها كما كان الحال في أغلب النقابات المهنية والعمالية، والتي كانت إما تحت الحراسة بحكم قضائي نتيجة للعبث الأمني بها أو نجحت الدولة في السيطرة عليها عبر مجالس إدارات كرتونية تُدين بالولاء للسلطة التنفيذية وتتبع توجيهات الأجهزة الأمنية دون أي تعبير حقيقي عن دور النقابة في حماية حقوق أعضائها والدفاع عن المهنة التي تُنظَّم مشغليها.

ورغم أن نقابة الصحفيين لا تُمثِّل مظلة حقيقية تُنظَّم وتضم بين صفوفها جميع المشتغلين بالمهنة (نتيجة للشروط التعسفية وغير الدستورية للقيود بجداول النقابة) ورغم التشوُّه الذي أصاب قوام الجمعية العمومية نتيجة هذه الشروط؛ إلا أن انتخابات النقابة كانت ولا تزال معركة قوية، تنافسية وغير محسومة مُسبقاً لأي من أطراف النزاع داخل النقابة.

يُمكننا القول أن انتخابات التجديد النصفية هذه الدورة بنقابة الصحفيين شهدت إقبالاً غير مسبوقاً من أبناء الجمعية العمومية؛ حيث سجَّلت حضور ٤٧٠٠ صحفي/ة، وهو ما كان منتظراً من جمهور عمومية الصحفيين نتيجة للاستقطاب الحاد الحاصل بين جموع أبناء المهنة حول أي طريق يجب أن تسلكه النقابة وتحديدًا في ظل ظروف استثنائية تتعرَّض لها حرية الصحافة وصناعة الصحافة في مصر، بلغت ذروتها العام الماضي وتستمر لهذا العام.

أجريت الانتخابات منتصف مارس الماضي في ظل أجواء شديدة التوتر وحادة الاستقطاب لتنتهي بفوز عبد المحسن سلامة بمقعد نقيب الصحفيين بعدما استطاع أن يحصد ٢٤٥٧ صوتاً بفارق ٥٦٧ صوتاً عن مُمثل تيار استقلال النقابة يحيى فلاش الذي تمكَّن من حصد ١٨٩٠ صوتاً فقط. وجاء تشكيل مجلس إدارة النقابة بعد انتهاء الانتخابات وإعلان النتيجة من قبل اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات كالتالي:

فاز بعضوية مجلس النقابة (فوق السن) كلاً من؛ جمال عبد الرحيم الصحفي بجريدة الجمهورية مسجلاً أعلى الأصوات بواقع ١١٨٢ صوتاً، يليه حسين الزناتي الصحفي بجريدة الأهرام بواقع ١١٦٥ صوتاً وزميله بنفس الجريدة محمد خراجة بواقع ١١٥٢ صوتاً.

بينما استطاع الفوز بعضوية مجلس النقابة (تحت السن) كلاً من؛ محمد سعد عبد الحفيظ، الصحفي بجريدة الشروق، بعد حصوله على أعلى الأصوات بواقع ٨٣١ صوتاً، يليه عمرو بدر الصحفي بجريدة الدستور بواقع ٧٧٨ صوتاً، وأخيراً الصحفي بروز اليوسف أيمن عبد المجيد بعد حصوله على ٧٦٣ صوتاً.

بينما بقي من المجلس السابق كلاً من؛ خالد ميري، حاتم زكريا، إبراهيم أبو كيلة، محمد شبانة، محمود كامل وأبو السعود محمد.

تشكيل عمومية الصحفيين

- تضمنت شروط القيد بجداول نقابة الصحفيين -وفقًا لقانون النقابة- أن تتقدم الصحيفة التي يعمل بها الصحفي/ة للنقابة بجدول يشتمل على من ترغب في قيدهم بجداول النقابة، وأنه بدون هذا الترشيح لا يحق للصحفي/ة تقديم نفسه/ا أمام لجنة القيد بالنقابة. ويُعد هذا الشرط تمييزيًا بامتياز بين الممارسين لنفس المهنة، وغير دستوريًا على الإطلاق لأن عضوية النقابة فردية/شخصية إلا أن القانون غالى وجعل سوق العمل هو المتحكم الأصيل في عملية القيد بالنقابة، وهو ما كان له آثار سلبية كبيرة ومتركمة على مستوى تطوُّر المحتوى الصحفي في مصر وعلى طبيعة تشكيل الجمعية العمومية للصحفيين خلال الفترات السابقة من عمر النقابة. هذا تحديداً في ظل أن الدستور المصري يمنع التعددية في حالة النقابات المهنية وكذلك قانون نقابة الصحفيين يحرم كل من هم خارج مظلة النقابة من الحقوق والحماية التي تفرضها النقابة على أعضائها وهي الشريحة التي تزداد يوماً حتى أصبحنا أم جسد آخر حقيقي للنقابة مُلقى خارج مظلتها وحمايتها عُرضة للاتهاكات من الجميع؛ الدولة وسوق العمل.
- أدت هذه الشروط التعسفية للقيد بجداول النقابة إلى تشوُّه واضح في قوام الجمعية العمومية للصحفيين، حيث سيطر على عضويتها الصحفيين بالصحف القومية ومثَّلوا الكتلة الأكبر والأهم من قوام العمومية، وهي الوظائف التي حصل عليها الكثير من الصحفيين المرضى عنهم -إن جاز التعبير- من قبل الدولة إلى جانب قدر كبير من الوساطة والمحسوبة كانت هي معايير الاختيار تحديداً في عقود ما قبل ثورة يناير ٢٠١١م. ساهم في ذلك تأخُّر ظهور الصحف الورقية الخاصة والمستقلة في مصر والتي شهدت نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثانية تطوُّراً كبيراً ملحوظاً في صدورها. وكذلك ضعف وقلة الصحف الحزبية على الساحة الصحفية المصرية في العقدين الأخيرين على أقل تقدير. بينما كانت شروط العمل في كثير من تلك الصحف المستقلة والخاصة وبعض الأحيان الحزبية تحرم الكثير من الصحفيين من فرص القيد بالنقابة لعدم وجود عقود عمل موثَّقة أو تأمينات اجتماعية أو أي ضمانات للعمل العادل. كل ذلك كان له تأثير كبير على طبيعة تشكيل عمومية الصحفيين وقدرة الدولة في الكثير من الأحيان على دعم تيار بعينه داخل النقابة يدين بالولاء لسياساتها. كما كان الحال في أغلب النقابات المهنية في مصر -آنذاك-.
- رسَّخ من هذا التشوُّه في قوام عمومية الصحفيين -أيضاً- رغبة أعضاء النقابة في الحفاظ على الامتيازات التي تُقدِّمها النقابة لأعضائها والتي ستُصبح مُهددة في حالة فتح النقابة أبوابها لجميع المشتغلين بالمهنة بشروط قيد عادلة وغير تمييزية، وهو ما جعل الصحفيين أنفسهم منغلقين، يحاربون انفتاح النقابة لتكون مظلة حقيقية لكل العاملين بالمهنة خوفاً على تهديد مصالحهم المباشرة.
- تمتلك مؤسسة الأهرام القومية الكتلة التصويتية الأكبر من عضوية الجمعية العمومية للصحفيين بواقع ١٧٠٠ عضو تقريباً بنسبة ١٩,٧٦٪ تليها مؤسستي أخبار اليوم ودار التحرير القوميتان.

- **المطبعية؛** هو مصطلح متعارف عليه بين الصحفيين والمتابعين والمراقبين لنقابة الصحفيين وانتخاباتها الدورية ويُقصد به عدد معتبر من العمال والإداريين الذين قام إبراهيم نافع، رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير مؤسسة الأهرام القومية الأسبق ونقيب الصحفيين الأسبق لست دورات متتالية، بقيدهم في جداول النقابة لاستغلالهم انتخابياً سواء من داخل مؤسسة الأهرام أو دار التحرير. ويكون ظهور «المطبعية» لافت للنظر في الانتخابات الدورية وتحديداً في حالة احتدام الصراع على مجلس النقابة بين تيار محسوب على الدولة وتيار آخر يدافع عن استقلال النقابة.
- يُمكننا القول أن ما يقرب من نصف عضوية الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين «غير فاعلة» على الإطلاق حتى في أشرس المعارك الانتخابية التي مرت على النقابة، حيث لم تشهد أي من الانتخابات السابقة اكتمال النصاب من الجولة الأولى والذي يُحدده القانون ب (٥٠٪+١) من عضوية الجمعية العمومية. وهو ما يُعطي دلالة بضرورة استيعاب الجيل الجديد من الصحفيين الشبان داخل مظلة النقابة لضخ الروح والدماء اللازمة للنقابة للقيام بدورها بفاعلية في الدفاع عن المهنة وحماية حقوق أعضائها.

كيف تجري انتخابات الصحفيين؟

- في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ جرت أول انتخابات لنقابة الصحفيين بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير. أجريت الانتخابات وفقاً لقانون نقابة الصحفيين ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بعد تفعيل حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية القانون ١٠٠ الذي لعب دوراً مهماً في تقويض دور النقابات المهنية والسيطرة عليها إبان حكم الرئيس الأسبق مبارك. جرت الانتخابات على كامل عضوية مجلس النقابة (١٢ عضواً) وكذلك على منصب نقيب الصحفيين.
- وفقاً لقانون النقابة يخضع النقيب للانتخاب مرة كل سنتين -أي في كل انتخابات تجديد نصفي بالنقابة- وفي كل دورة تجديد نصفي يخضع -أيضاً- نصف عضوية المجلس (٦ أعضاء) للانتخاب. ويتم اختيارهم عن طريق (القرعة) في أول مرة فقط، ويستمر باقي المجلس (٦ أعضاء) ليخضعوا للانتخاب مُجدداً بعد عامين مع أول انتخابات تجديد نصفي تالية، وهكذا دواليك.
- يتشكّل المجلس من النقيب واثنين عشر عضواً نصفهم من أعضاء النقابة فوق السن (أي الذين أمضوا أكثر من ١٥ عاماً في ممارسة المهنة عبر عضوية النقابة) والنصف الآخر من الصحفيين تحت السن.
- ينتخب عضو الجمعية العمومية نقيباً للصحفيين و٦ أعضاء بشكل حُر غير مُلزم باختيار نصفهم فوق السن والنصف الآخر تحت السن. ولكن عند الفرز ينجح أعلى ثلاث مرشحين استطاعوا الحصول على أعلى الأصوات بين المرشحين تحت السن، أيّاً كان عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحين تحت السن، ولكن في حالة حصول أكثر من ثلاثة مرشحين (تحت السن) على أعلى الأصوات بين جميع المرشحين يتم احتسابهم كفائزين بعضوية المجلس، على العكس في حصة المرشحين فوق السن حيث لا يمكن أن يفوز أكثر من ثلاثة مرشحين فوق السن حتى ولو كان الحاصلين على أعلى الأصوات بين جميع المرشحين -بالترتيب- أكثر من ثلاثة مرشحين فوق السن.

- يكتمل النصاب القانوني للانتخابات -وفقًا لقانون النقابة- بحضور (٥٠٪+١) من عضوية الجمعية العمومية، وفي حالة عدم اكتمال النصاب تُعاد الانتخابات في مدة أقصاها ١٥ يومًا على أن يكتمل النصاب بحضور (٢٥٪+١) من عضوية الجمعية العمومية.
- يبلغ إجمالي عضوية الجمعية العمومية من المقيدون في جداول النقابة ٨٦٠٠ صحفيًا/ة.
- حتى أصبحنا في انتخابات ٢٠١٧ والتي يخضع فيها كلاً من جمال عبد الرحيم، خالد البلشي، حنان فكري، كارم محمود، أسامة داوود ومحمود كامل لإعادة ترشيح أنفسهم أمام عمومية الصحفيين وهم الذين تم انتخابهم في انتخابات النقابة التي جرت في ٢٠١٣م

العوامل الحاسمة في انتخابات الصحفيين

هناك ثلاث عوامل رئيسية نستطيع القول أنها «حاسمة» في انتخابات الصحفيين كما جرت العادة

العامل الأول- المناخ السياسي؛

وبالنسبة لانتخابات ٢٠١٧ فقد شهدت مناخًا شديد التوتر على كافة المستويات، حيث شهد مطلع مايو من العام الماضي اقتحام نقابة الصحفيين من قبل قوة شرطية للمرة الأولى في تاريخها، والقبض على اثنين من الصحفيين من داخلها وهم عمرو بدر ومحمود السقا، تلا ذلك إحالة نقيب الصحفيين السابق يحيى قلاش وعضوين بالمجلس، خالد البلشي أمين لجنة الحريات وعضو النقابة السابق وجمال عبد الرحيم وكيل النقابة السابق وعضو المجلس الحالي، لمحاكمة عاجلة انتهت إجراءاتها بصدور قرار بحبس الثلاثة لمدة عامين مع الشغل وكفالة عشرة الآف لوقف التنفيذ لكل منهم، ذلك قبل أن تُخفّض محكمة الاستئناف -مطلع هذا العام- الحكم لعام واحد مع وقف التنفيذ. لنصبح أمام حكم غير مسبوق -أيضًا- في تاريخ الصحافة المصرية بحبس نقيب وعضوي مجلس على خلفية اتهامات بإيواء مطلوبين للعدالة ونشر أخبار كاذبة عن واقعة اقتحام مقر النقابة، الفعل نفسه الذي استهدف منه مجلس الإدارة حماية دولة القانون والدفاع عن حقوق أعضاء النقابة وكرامة المهنة. إلا أن السلطة السياسية رأت في الجمعية العمومية التي عقدها الصحفيون بدعوة من مجلس النقابة في ٤ مايو ٢٠١٦ والتي طالبوا فيها باعتذار رئيس الجمهورية وإقالة وزير الداخلية إلى جانب قائمة أخرى من المطالبات على إثر واقعة اقتحام النقابة؛ تحديًا غير مقبول يجب عقابهم عليه. وهو ما يُفسّر موقف النيابة العامة التي انحازت منذ اللحظة الأولى لوزارة الداخلية وبرأتها من أي مخالفة للقانون في واقعة الاقتحام. ذلك كله في ظل مناخ شديد التوتر يجتاح علاقة الصحفيين بمؤسسات الدولة المختلفة كان آخرها مجلس النواب الذي أعلن الحرب على الصحافة عندما افتعل خلافًا كبيرًا مع مؤسسة الأهرام بسبب الموقف من فصل النائب محمد أنور السادات. إلى جانب سجل واسع من انتهاك حرية الصحافة قام بها البرلمان منذ انعقاده كان آخرها وأبرزها تصويت الجلسة العامة للبرلمان على تكليف رئيس المجلس بصفته بمقاضاة الكاتب الصحفي ورئيس تحرير جريدة المقال إبراهيم عيسى بسبب ما رآه إهانة للبرلمان في أحد أعداد جريدة المقال. وهو ما حدث بالفعل ومثّل «عيسى» للتحقيق أمام النائب العام في البلاغ المقدم ضده من علي عبد العال رئيس مجلس النواب وانتهى التحقيق بإخلاء سبيل «عيسى» في هذا البلاغ بكفالة خمسة آلاف جنيه.

وعلى الجانب الآخر تتعرض صناعة الصحافة لأزمة اقتصادية غير مسبوقه تُهدد مستقبل الصحافة الورقية - ليس فقط في مصر - ولكن تعاضمت هذه الأزمة في مصر تحديداً مع الاجراءات الاقتصادية التي قامت بها السلطات المصرية وفي مقدمتها تحرير سعر الصرف «تعويم الجنيه» وأثر ذلك المباشر على كلفة عناصر انتاج الصحف الورقية التي شهدت ارتفاع في أسعار الورق والطباعة ..الخ من أدوات الانتاج الرئيسية. في وقت أقدمت فيه بعض الصحف على التوقف وتشريد صحفييها أو نقليلص العمالة بدرجات كبيرة تحت مسميات إعادة الهيكلة لتقليل نزيف الخسائر المستمر. وفي الأغلب يُترك هؤلاء الصحفيين دون الحصول علي أي من حقوقهم، لأن أغلبهم غير مُقيّد بجداول النقابة وليس لديهم عقود عمل وبالتالي لا يحمي أحد حقوقهم ويدافع عنها.

أدى كل ما سبق إلى اشتعال الاستقطاب بين تيارين فاعلين داخل الجمعية العمومية للصحفيين حول أي دور وأي طريق يجب أن تسلكه النقابة في الفترة القادمة؛ تيار أول يُمثله النقيب السابق، يحيى قلاش وعدد من أعضاء مجلسه وهو الذي عبّر عن نفسه بقوة في جمعية ٤ مايو العمومية التي عُقدت عقب واقعة اقتحام النقابة، ذلك التيار الذي يرى ضرورة لاستقلال العمل النقابي من أجل الحفاظ على حرية ومهنية العمل الصحفي، والتصدي بقوة لكافة محاولات السلطة التنفيذية والسياسية لخنق حرية العمل الصحفي واحتواء النقابة واستيعابها بشكل أمني. والتيار الثاني يرى في توتر علاقة النقابة بمؤسسات الدولة المختلفة خسارة مباشرة لمصالحه ولسير عمله اليومي وخاصة أن النقابة مازالت تعتمد ميزانيتها بشكل أساسي على ما تخصصه الدولة لها من موازنتها العامة، وكذلك ارتباط العمل الصحفي اليومي بالتواصل مع مختلف مؤسسات وهيئات الجهاز التنفيذي والإداري للدولة وهو ما تأثر بشكل كبير على إثر ذلك التوتر بالفعل، ويرى هذا التيار الحل في أن تعود علاقة النقابة بالدولة إلى حالة المهادنة أو المصالحة من خلال انتخاب نقيب ومجلس مرضي عنهم من قبل الدولة وهو التيار الذي عبّر عن نفسه بترشيح «عبد المحسن سلامة» على مقعد نقيب الصحفيين.

في هذه الأجواء حاول ضياء رشوان نقيب الصحفيين الأسبق ومدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ترشيح نفسه باعتباره حل توافقي لجمع كلمة الصحفيين، وبديلاً عن حالة الاستقطاب القائمة، إلا أنه لم يمكث كثيراً حتى أعلن اعتذاره عن الترشح في بيان نعى فيه الأجواء المتوترة و الاستقطابية وغير الصحية التي تجري فيها الانتخابات، وقال رشوان مستهدفاً تبرة ذمته على حسب تعبيره «ومسكاً مني بالصالح العام للصحفيين ونقابتهم وليس بمصلحة خاصة صغيرة، كنت قد عرضت عليهم أن أكون أول المنسحبين من السباق الانتخابي على مقعد النقيب، لصالح من يتوصل الحوار إلى أنه هو الأصلح والأقدر على تحقيق التوافق وقيادة النقابة في المرحلة القادمة في ظله. ولم يلق كل هذا أي استجابة، وتقدم الخاص على العام. انهارت فكرة التوافق الضروري إلى القاع بينما احتلت المطامح الفردية والشللية قمة الاهتمام والحركة». وأضاف رشوان «إن هذا الفشل للتوافق الحتمي في هذه المرحلة الخطيرة من تطور مهنتنا ونقابتنا وبلدنا يتحمل أسبابه ونتائجه الوخيمة من رفضه بحجج لا يرقى أي منها لمستوى المسؤولية والمصلحة العامة. وللأسف الشديد، فإن المعركة الانتخابية القادمة في ظل هذه الظروف ستؤدي إلى مزيد من الانقسام الداخلي بين صفوفنا، مما سيزيد من ضعفنا الشديد و صورتنا السلبية أمام المجتمع والرأي العام. وستؤدي هذه المعركة، أياً كانت نتائجها أو الطرف الفائز فيها، إلى وضع استقطاب خطير بداخل مهنتنا ونقابتنا، لعدم قدرة الطرفين المتصارعين على بناء الجسور الضرورية بيننا قبل بنائها مع أي طرف خارجنا. وأكد رشوان في النهاية على أن الصحفيين يواجهون في هذه الانتخابات اختياراً مراً على المستوى السياسي، ما بين العودة لماض أهال عليه الشعب المصري العظيم التراب مرتين في ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وبين القفز للمجهول دون رؤية ولا بصيرة في حالة مراهقة سياسية ونقابية.

إلا أن الجدير بالذكر أن فترة تولي ضياء رشوان منصب نقيب الصحفيين (٢٠١٣/٢٠١٥) الدورة التي سبقت يحيى قلاش كانت واحدة من أسوأ الفترات التي عاشتها الصحافة المصرية بل يمكننا أن نقول أنها الأسوأ على الإطلاق، حتى أنه خسر الانتخابات بفارق كبير وصل ٨٦٩ صوتاً عن منافسه «قلاش» ورغم هذه الكلمات التي يبدو فيها روح التوافق كبيرة جداً من رشوان إلا أنه لم يقدم للصحفيين والمرشحين الكبار على وجه التحديد أي رؤية برامجية وسياسية ونقابية يُمكنه من خلالها استيعاب الاستقطاب الحاد الحاصل بين الصحفيين وحل أزمات علاقة الصحفيين بالدولة التي شهدت توتراً كبيراً في الفترة الأخيرة دون شعارات التوحّد ونبذ الانقسام، لهذا ولغيره لم تجد الحلول الوسط طريقها لعمومية الصحفيين فلم يؤثر انسحاب رشوان من السباق الانتخابي بأي وجه على اشتعال المنافسة الانتخابية.

هذا المناخ السياسي كانت ترجمته العملية في انتخابات الصحفيين من خلال حشد الدولة لكل صحفييها بشكل غير مسبوق بهدف إسقاط «قلاش» وتجربة تيار استقلال النقابة، وهو ما كان وراء استنفار عمومية تاريخية لم نشهدها حتى في أول انتخابات جرت بعد ثورة يناير في أكتوبر ٢٠١١ والتي سجلت حضور ٣١٠١ صوتاً في مقابل ٤٧٠٠ صوتاً في الانتخابات الأخيرة وهو ما يؤكد أن حالة الاستقطاب والفترة الاستثنائية التي تمر بها الصحافة اليوم جعلت كل تيار يُحاول أن يبذل كل قدراته لحسم المعركة الانتخابية التي استطاع عبد المحسن سلامة مدير تحرير صحيفة الأهرام القومية من حسمها بفارق يزيد عن ٥٠٠ صوت في مواجهة يحيى قلاش، بعدما تلقى «سلامة» ما أسماه الكثير من المراقبين والمتابعين دعماً غير مسبوقاً من الدولة في معركته الانتخابية. كان ذلك واضحاً -أيضاً- من خلال الجولات المكوكية التي قام بها «سلامة» قبل الانتخابات حيث التقى أربعة وزراء كان آخرهم وزير القوى العاملة، حيث صرّح بعدها «سلامة» بوعد للصحفيين بزيادة بدل التكنولوجيا والتدريب. تلك الوعود التي جرت العادة أن يحصل عليها المرشّح القريب من الحكومة، وبهذا شهدت هذه الانتخابات عودة الدولة بقوة للمرة الأولى بعد ثورة يناير ٢٠١١ لحلبة انتخابات الصحفيين. ولكن هل نجاح «سلامة» يكفي لتحقيق انتصار للدولة في معركة انتخابات الصحفيين!!!

العامل الثاني- الانتماء المؤسسي؛

لظالما كان للانتماء المؤسسي دور حاسم في انتخابات الصحفيين، وهو الأمر الذي غرّاه وجود مؤسسات صحفية قومية عملاقة وتاريخية ولها كتل تصويتية معتبرة داخل عمومية الصحفيين. وجرت العادة أن تدعم مؤسسة الأهرام القومية صاحبة الكتلة التصويتية الأكبر في الجمعية العمومية مرشحاً لمنصب النقيب وعدد آخر لعضوية المجلس. ويحظى المرشّح على منصب النقيب المدعوم من مؤسسة الأهرام بفرصة عظيمة في الفوز بالانتخابات كذلك بدرجة أقل المرشّحون على عضوية المجلس. كما تأتي مؤسستي دار التحرير واخبار اليوم في المرتبة الثانية من حيث الكتلة التصويتية إلا أن هذه المؤسسات عادة ما تدعم المرشّح المرضي عنه من قبل الدولة ولكن تسعى كل مؤسسة جاهدة لفرض سطوتها وجعل مرشحها أوفر حظاً بالدعم الحكومي.

في الانتخابات الماضية استطاعت مؤسسة الأهرام -وحدها- حصد كلاً من مقعد نقيب الصحفيين لعبد المحسن سلامة مدير تحرير جريدة الأهرام، إلى جانب مقعدين من إجمالي ستة مقاعد جرى الانتخاب عليها لعضوية المجلس. ولكن إذا احتسبنا باقي الأعضاء الستة الذين لم يخضعوا للانتخاب هذه الدورة يكون لمؤسسة الأهرام مقعد النقيب وثلاثة مقاعد من إجمالي ١٢ مقعداً. بينما تأتي مؤسسة أخبار اليوم في المركز الثاني بحصدها ثلاثة مقاعد من إجمالي ١٢ عضواً بالمجلس إلا أنهم ممن لم يخوضوا انتخابات هذه الدورة، حيث لم ينجح هذه الدورة أي من المرشحين من مؤسسة أخبار اليوم.

ولتكن الصورة أكثر وضوحًا فقد ترشَّح في انتخابات التجديد النصفي التي جرت منتصف مارس الماضي ١٥ صحفيًا/ة من مؤسسة الأهرام -فقط- من إجمالي ٧١ مرشحًا على ستة مقاعد لعضوية مجلس النقابة؛ تمكَّن اثنين منهم من حصد مقعدين من الستة، ولكن الإحصائية الأكثر أهمية هي أن من بين المرشحين الـ ١٥ الذين حصلوا على أعلى الأصوات في الانتخابات من بين جميع المرشحين هناك خمس صحفيين من مؤسسة الأهرام، ليس فقط؛ فقد حصدوا المراكز الثاني (١١٦٥ صوتًا) والثالث (١١٥٢ صوتًا) والرابع (١١١٦ صوتًا) والسادس (٨٠٩ صوتًا) والسابع (٨٠٦ صوتًا).

بينما ترشَّح تسعة من الصحفيين من مؤسسة الأخبار على عضوية مجلس النقابة ولم يفز منهم أحدًا، وسجَّلت جريدة الجمهورية ترشُّح ١٤ صحفيًا/ة على عضوية مجلس النقابة تمكَّن مرشح واحد فقط من تحقيق الفوز وهو جمال عبد الرحيم الذي حصل على أعلى الأصوات بين جميع المرشحين بواقع ١١٨٢ صوتًا، كما خاض الصحفي بجريدة الجمهورية والنقيب السابق يحيى قلاش معركة قوية على منصب النقيب والتي خسرها أمام عبد الحسن سلامة ابن مؤسسة الأهرام وأحد قياداتها.

ولكن في كل الأحوال يُمكن حساب تأثير الانتماء المؤسسي بشكل أكثر وضوحًا من خلال عنصرين:

الأول؛ هو عدد المرشحين من الصحف القومية والذين يبلغ عددهم ٥١ مرشحًا من إجمالي ٧١ مرشحًا مقابل ٢٠ مرشحًا فقط من الصحف الحزبية والخاصة بواقع ١١ مرشح ينتمي لصُحف حزبية و٩ مرشحين ينتمون لجرائد خاصة/ مستقلة. وبالتالي فالمؤسسات القومية تستحوذ على القدر الأوفر من عدد المرشحين وليس فقط من الكتلة التصويتية للجمعية العمومية.

الثاني؛ هو إجمالي عدد المنتميين للمؤسسات القومية في مجلس نقابة الصحفيين مقابل تمثيل الصحف الحزبية والخاصة، حيث تحوز الأولى ٩ أعضاء في مقابل ثلاثة ينتمون للصحف المستقلة في غياب أي تمثيل للصحف الحزبية.

الانتماء المؤسسي يلعب أدوارًا هامة في انتخابات الصحفيين وجدير بالذكر أنه قد يأتي متناقضًا مع رغبة الدولة (وهو نادر الحدوث) وفي هذه الحالة تكون المعركة أكثر احتدامًا، أو تكون الدولة -كما يجب أن تكون دائمًا- محايدة لا تقدم أي دعم لأي من المرشحين وتقف على مسافة واحدة من الجميع بما يسمح بنزاهة حقيقية للعملية الانتخابية وفي هذه الحالة تكون النعرة المؤسسية هي اللاعب الرئيسي في عملية الانتخابات.

العامل الثالث- النعرة القبلية!!!

بالفعل هي أحد العوامل الحاسمة في انتخابات نقابة الصحفيين رغم غرابتها على واقع مهنة تُعد أحد صمامات حماية الحريات العامة والشخصية بالمجتمع المصري ويُفترض بها مزيد من التفُّح والوعي. وتتمثَّل بشكل واضح في (أبناء الصعيد) حيث يتفق أبناء الجنوب على مُرشَّح لعضوية مجلس النقابة، باعتبار أن الجنوب مُهمَل نقابيًا ولا يحصل على أية امتيازات أو حماية مثلما هو الحال مع أبناء المدينة. وبالفعل كان تأثيرهم -على سبيل المثال- كبيرًا في الانتخابات الأخيرة حيث حسموا مقعد مجلس النقابة بأعلى الأصوات لصالح الصحفي جمال عبد الرحيم وكيل النقابة السابق وعضو المجلس الحالي.

لا تتفق تلك الكتلة في أغلب الأحوال على قائمة كاملة ولكن شوهدت -في بعض الأحيان- فوائم لتصويت أبناء الجنوب

وسجّلها عدد من المراقبين للعملية الانتخابية، وهناك قوائم أخرى تضع عبد الرحيم بين ترشيحاتها بهدف كسب ثقة وتصويت أبناء الصعيد. وهي أمور ساعدت «عبد الرحيم» كثيرًا في صدارة التصويت.

هل تُمثل نتائج الانتخابات هزيمة لتيار استقلال النقابة؟*

رغم كونها المعركة الأكثر شراسة التي تعرّض لها تيار استقلال النقابة إلا أنه لم يُهزم بكل المقاييس، ولكن نستطيع القول أنه تلقى ضربة ليست حاسمة في معركة مستمرة ما زالت تحتل الكثير من الجولات. وتُحاول هذه الورقة أن تتفاعل بشكل أكثر إيجابية مع نتائج هذه الانتخابات بالرصد والتحليل حتى يتمكن الجناح المؤمن بحرية واستقلالية العمل النقابي وحرية واستقلالية مهنة الصحافة أن يجد الدروس المستفادة ويُعيد ترتيب أولوياته وأن ينفذ ذلك الشعور -المتحامل- بالهزيمة.

النقيب

- في مارس ٢٠١٥ استطاع يحيى قلاش الفوز على ضياء رشوان بعد معركة انتخابية شرسة بفارق وصل ٨٦٩ صوتًا، وهو فارق كبير نسبيًا، يُعبّر عن مدى النجاح الذي حقّقه تيار الاستقلال متمثلًا في فوز «قلاش» بفارق مريح على منصب النقيب بعد فترة تراها المؤسسة كانت الأسوأ على الإطلاق في تاريخ الصحافة المصرية قادها النقيب الأسبق ضياء رشوان. حيث حصل قلاش على ١٩٤٨ صوتًا مقابل ١٠٧٩ صوتًا لأقرب منافسيه ضياء رشوان. ذلك وقد سجّلت عمومية الصحفيين وقتها حضور ٣٠٤٧ ناخبًا.
- بينما في انتخابات ٢٠١٧ استمر «قلاش» رغم كل الهزّات التي تعرّضت لها النقابة في ظل مجلسه ورغم إحالته للمحاكمة -بشكل مهين- لكسر ما يُمثّله داخل النقابة من تيار يدافع بقوة عن حرية واستقلالية العمل النقابي والمهني، ورغم الحكم عليه بالحبس لعامين قبل أن تُخفّض لعام واحد مع إيقاف التنفيذ، ورغم التشويه الواسع الذي استهدف هذا المجلس بعينه نتيجة لمواقفه المهمة في الدفاع عن كرامة المهنة وحقوق المشتغلين بها؛ استطاع «قلاش» أن يحصد ١٨٩٠ صوتًا بفارق ٥٨ صوتًا فقط عما حصده في الانتخابات السابقة، وهو ما يعني أنه مازال مُحفظًا بنفس القدر من التقدير لدوره النقابي وللمصداقية والموثوقية التي يحظى بها مشروعه لاستقلال النقابة من قبل عضوية الجمعية العمومية.
- نستطيع القول أنه رغم الحشد الواسع الذي قامت به المؤسسات القومية وعلى رأسها وأهمها مؤسسة الأهرام وما شهدته الساعات الأخيرة في الانتخابات من عمليات نقل جماعي لصحفيين وموظفين بوسائل نقل تابعة لمؤسسة الأهرام للإدلاء بأصواتهم وهو ما جعل العمومية هذه المرة تُسجّل حضور تاريخي بـ ٤٧٠٠ ناخب/ة بفارق ١٦٥٣ ناخبًا عن آخر انتخابات في ٢٠١٥، إلا أن هذا كله لم يُمكن «سلامة» من الفوز سوى بفارق ٥٦٧ صوتًا فقط.

*كان الظهور الأول لمصطلح «استقلال النقابة» في فترة التسعينيات من القرن الماضي، وكان يُقصد به -آنذاك- الفصل بين ما هو «إداري» وما هو «نقابي» وتحديداً في ظل ترشّح صحفيين على منصب النقيب في انتخابات الصحفيين رغم كونهم بالأساس يتولون مناصب إدارية مثل رئاسة مجلس إدارة أحد الكوّنسات القومية. إلا أن هذا المفهوم «استقلال النقابة» تطوّر كثيرًا فيما بعد وأخذ معنى آخر، حيث شهدت انتخابات ٢٠٠٧ بين كلاً من جلال عارف وإبراهيم نافع ظهور شعار مُجددًا ولكن هذه المرة باعتباره رؤية مهنية يُقصد بها استقلال العمل النقابي عن سيطرة الدولة وتدخّلات الأجهزة التنفيذية والأمنية. ومنذ ذلك التاريخ كان هو الشعار الجوهري في انتخابات الصحفيين.

المجلس

- حقّق تيار الاستقلال نتيجة جيدة بل وكبيرة على مستوى انتخابات عضوية المجلس والتي جرى التنافس فيها على ستة مقاعد ترشّح للحصول عليهم ٧١ صحفياً/ة. حيث تمكّن التيار من حسم ٣ مقاعد لكلاً من جمال عبد الرحيم الصحفي بجريدة الجمهورية (فوق السن) وعمرو بدر ومحمد سعد عبد الحفيظ الصحفيان بالدستور والشروق على التوالي (تحت السن).

- إلا أن هذه الأرقام لا تُظهر حقيقة الدور الذي لعبه تيار الاستقلال في هذه الانتخابات، فهناك عوامل يجب وضعها في الحسبان للتعلّم ولحسن تقدير وضع تيار استقلال النقابة وامكاناته. ومن بين هذه العوامل:

- **نجاح اثنين من أهم رموز معركة استقلال النقابة خلال الفترة الماضية وهم جمال عبد الرحيم وعمرو بدر؛** الأول تمت إحالته للمحاكمة وحُكِم عليه بالحبس مع إيقاف التنفيذ مع نقيب الصحفيين السابق وأمين لجنة الحريات السابق بالنقابة خالد البلشي وذلك على خلفية واقعة اقتحام النقابة، ذلك الحدث الذي شدّ فتيل الأزمة بين الدولة ومؤسساتها وبين الجماعة الصحفية متمثلة في مجلس نقابة الصحفيين ونقيبها، وهو ما شجّع مناخ الاستقطاب الحاد الذي اجتاحت النقابة، ولكنه استطاع رغم هذا كله الحصول على أعلى الأصوات بين جميع المرشحين بواقع ١١٨٢ صوتاً. إلا أنه لا يُمكن إغفال الدور الذي ذكرناه سابقاً والذي لعبته النعرة القبلية لصالح عبد الرحيم من قبل أبناء الصعيد.

أما الثاني؛ فقد حدثت واقعة اقتحام حرم النقابة في مايو الماضي بسببه في الأساس، وذلك بعدما أعلن اعتصامه مع زميله ببوابة يناير الاليكترونية محمود السقا قبل يومين من اقتحام النقابة بداعي اقتحام قوات من الشرطة منزليهما مرتين بدعوى تنفيذ أمر ضبط وإحضار صادر بحقهما من النيابة العامة. إلى جانب الوجه المُعارض الجذري الذي تبناه بوابة يناير الاليكترونية التي يرأس «بدر» تحريرها، وقد توفّع الكثيرون أن الحشد الذي استخدمته الدولة عبر المؤسسات القومية سوف يسعى لإسقاط رمزية «بدر» في الانتخابات كما يسعى لإسقاط تجربة «قلاش» إلا أن هذا لم ينجح. بل استطاع «بدر» الحصول على ثاني أعلى الأصوات (تحت السن) بعد محمد سعد عبد الحفيظ بواقع ٧٧٨ صوتاً. واحتل المركز العاشر بين جميع المرشحين، ولكن الأمر اللافت في عدد الأصوات التي حققها «بدر» والذي يعطي إشارة على قوة تيار استقلال النقابة أن «بدر» قد حصل في الانتخابات السابقة (٢٠١٥) على ٣٨٨ صوتاً فقط، أي أنه تمكّن من حصد ضعف عدد الأصوات -تقريباً- وهو ما يعني أن رمزية المعركة التي كان «بدر» أحد رموزها ساهمت في ارتفاع فُرصه إلى الضعف على عكس كل محاولات إظهار الهزيمة الثقيلة التي وقعت بتيار الاستقلال.

- **تفتيت أصوات كتلة تيار الاستقلال وخسارة خالد البلشي؛** لا يُمكن فهم خسارة البلشي وكيل النقابة السابق -وهو أحد رموز معركة استقلال النقابة وضمن الثلاثة المحكوم عليهم في قضية نقيب الصحفيين- باعتباره أحد أشكال هزيمة تيار الاستقلال دون فهم ملاسبات هذه الخسارة وأهمها التفتيت الواسع لأصوات كتلة تيار استقلال النقابة وتحديدًا (فوق السن).

فقد ترشّح ستة صحفيين من المنتمين لتيار الاستقلال على ثلاثة مقاعد لعضوية مجلس النقابة، وهو ما أدى إلى تفتيت عالي لأصوات كتلة تيار الاستقلال. وهم جمال عبد الرحيم، هشام يونس، خالد البلشي، أسامة داوود، إبراهيم منصور وكارم محمود؛ لم يتمكّن من تحقيق الفوز منهم سوى واحد فقط هو جمال عبد الرحيم. إلا أن هذا ليس كافيًا لفهم الأمور؛ فقد جاءوا في المراكز؛ الأول (١١٨٢ صوتاً)، الرابع (١١١٦ صوتاً)، الخامس (١٠٦١ صوتاً)، السابع (٩٠٨ صوتاً)، السادس عشر (٦٥١ صوتاً) والسابع عشر (٥٢٠ صوتاً) بالترتيب من بين جميع المرشحين.

الأرقام هنا تتحدث عن نفسها وتفضح انعدام لحالة التنسيق الجيد والمشارك بين أطراف تيار الاستقلال قبل خوض الانتخابات، رغم أن حالة الاستقطاب الواسعة التي سبقت إجراء الانتخابات جعلت كل تيار يشحذ كل قواه بهدف الانتصار. ولكن يبدو أن هناك ململة حدثت داخل تيار الاستقلال في غمار الأيام الصعبة التي عاشتها النقابة العام والنصف المنصرمين وكذلك بفعل اشتداد قبضة الدولة ودخولها في عداء واضح مع مجلس النقابة السابق و النقيب يحيى فلاش ما دفع جناح من تيار الاستقلال للتقرب من تيار الدولة ومحاولة إظهار وجه أكثر توافقية ليُزيد من فرصه الانتخابية. إلا أن الأرقام تقول بوضوح أنه في حالة الاتفاق على مرشحين اثنين أو ثلاثة على أقصى تقدير على المقاعد الثلاثة المخصصة للمرشحين (فوق السن) كان الفوز سيكون حليفهم بلا منازع.

وهو الأمر الذي دللت عليه بوضوح نتائج المرشحين تحت السن حيث ترشح -فقط- من المحسوبين على تيار الاستقلال صحفيين اثنين هما محمد سعد عبد الحفيظ وعمرو بدر على ثلاثة مقاعد -على الأقل- مخصصة للمرشحين تحت السن، وهو ما ساعد في حصولهما على كامل تصويت كتلة تيار الاستقلال أو أقل قليلا ولكن في النهاية مكَّنهما ذلك من حصد مقعدين بعد حصولهما على أعلى الأصوات بين المرشحين تحت السن بواقع ٨٣١ صوتاً و٧٧٨ صوتاً بالترتيب. هذا التنسيق الجيد بين شباب الصحفيين في تيار الاستقلال (أو حتى الشعور بالمسئولية في حالة عدم وجود تنسيق واضح وعلني) كان السبب الرئيسي وراء نجاح عبد الحفيظ وبدر وهو ما افتقده تيار استقلال في منافسة انتخابات (فوق السن) ورغم ذلك حصد التيار مقعد ولو تم التنسيق بشكل حقيقي لحصد المقعدين الآخرين وحصل على كامل المجلس وحسم الأمر.

بالرغم من كل ما سبق خسر هشام يونس الانتخابات (فوق السن) بفارق ٣٦ صوتاً فقط عن أقرب منافسيه وآخر الناجحين محمد خراجة الصحفي بالأهرام والحاصل على ١١٥٢ صوتاً، بينما خسر البلشي بفارق ٩١ صوتاً فقط عن «خراجة».

والجدير بالذكر أن خالد البلشي حقق زيادة في عدد الأصوات التي حصل عليها عن آخر انتخابات خاضها في ٢٠١٣ بمعدل ٣١٤ صوتاً حيث لم يحصد في انتخابات ٢٠١٣ سوى ٧٤٧ صوتاً في مقابل ١٠٦١ صوتاً في انتخابات ٢٠١٧، كذلك الحال مع جمال عبد الرحيم الذي ارتفعت أصواته بواقع ٤١٨ صوتاً. وأسامة داوود -أيضاً- بواقع ٨٥ صوتاً إضافياً.

حقيقة الأمر؛ أن نتيجة الانتخابات لم تكن المأمولة، ولكنها لا تُمُثل خسارة كبيرة لتيار الاستقلال وذلك من خلا القراءة المتأنية لنتائج الانتخابات ودلالات الأرقام وبالنظر -أيضاً- للمناخ السياسي السائد وحالة الاستقطاب الحادة التي تعيشها النقابة -ويبدو أنها سوف تستمر- وكذلك تفشي النعرات المؤسسية والقبلية داخل النقابة. كذلك لا يجب أن ننكر أن ممثلي تيار الاستقلال ممن ترشحوا لعضوية المجلس أو منصب النقيب حصلوا على المعدلات التصويتية نفسها مع زيادات واضحة للبعض عن آخر انتخابات خاضوها منذ أربع سنوات مما يؤكد على ثقة عمومية الصحفيين بهم ودعم العمومية الواضح لمشروع استقلال النقابة (الغير واضح المعالم) الذي يمثله هؤلاء المرشحين.

دروس مستفادة ونظرة للأمام؛ تيار الاستقلال اليوم يقف أمام تحديات كبرى فرضتها عليه المرحلة حتى لا يسمح بالتأميم الكامل للنقابة ودورها التاريخي، والامتحان الحقيقي يكمن في قدرته على الدفاع المنظم من أجل نقابة تفتح ذراعيها لكل المشتغلين بالمهنة دون تمييز، وهو الأمر الذي من شأنه أيضاً أن يخلق التوازن المطلوب في قوام الجمعية العمومية إذا ما استطعنا أن نكسب معركة التعديلات التشريعية اللازمة على قانون النقابة لتعديل شروط

القيد بجداول النقابة.

تيار الاستقلال أمامه تجربة حقيقية واختبار جديد أهم في مشواره؛ يتمثل في قدرته على بلورة نفسه باعتباره تيار نقابي أصيل، له وجود منظم، ويمتلك رؤية وبرنامج للتعامل مع أزمات الصحافة المصرية. يجب أن يكون هناك تيار فعلي وليس مجازي داخل أروقة النقابة يؤمن باستقلالها ويدعم تطوير الرؤى المتعلقة بالعمل النقابي واستراتيجيات مواجهات أزمات الصناعة وتطوير المحتوى وكسب مساحات حرة للعمل الصحفي ودراسة وطرح تعديلات تشريعية تساهم في حماية المهنة وحقوق المشتغلين بها.

القضايا الحاضرة الغائبة على مائدة انتخابات الصحفيين

عجبت انتخابات الصحفيين بالعديد من القضايا التي لم تأخذ حقها من النقاش الواسع بين أبناء الجماعة الصحفية رغم أهميتها، بل نستطيع القول بأنها قضايا استثنائية في هذه المرحلة من عمر صناعة الصحافة في مصر.

أزمات الصناعة؛ تواجه الصحافة الورقية في مصر أزمة غير مسبوقة تُهدد قدرتها على الاستمرار، تتمثل في ارتفاع كلفة الانتاج بشكل كبير جدا في مقابل ما تحققه تلك المؤسسات الصحفية من إيرادات، هذا الأمر يُهدد مستقبل الصحافة الورقية في العالم بأسره ولعل الظروف التي مرت بها جريدتي السفير اللبنانية والجارديان الانجليزية (التي اضطرت في وقت ما إلى ترويض جريدتها بعرض زجاجة مياه هدية مع كل عدد جريدة) أكثر دلالة على واقع الصحافة الورقية عالمياً وإقليمياً، وخاصة في ظل تلك المعدلات الهائلة للتحوّل من استخدام الجرائد الورقية واستبدالها بالصحافة الاليكترونية وصحافة الموبايل وصحافة المواطن المتمثلة في مواقع التواصل الاجتماعي. فعلى سبيل المثال أعلنت في وقت سابق جريدة التحرير المملوكة لرجل الأعمال أكمل قرطام عن وقف النسخة الورقية المطبوعة واستبدالها بخمسة مواقع اليكترونية متخصصة، وسرّحت عدد كبير من الصحفيين، فضلاً عن عمليات إعادة الهيكلة التي شهدتها صحف كالمصري اليوم والشروق، وموقع «دوت مصر» بعد شراء أبو هشيمة له، وتشريد عدد كبير من الصحفيين العاملين بتلك المؤسسات الصحفية.

أضف لذلك الإجراءات الاقتصادية الأخيرة التي اتخذتها السلطات المصرية وعلى رأسها تحرير سعر الصرف (تعويم الجنيه) وأثر ذلك المباشر على ارتفاع كلفة جميع عناصر الإنتاج الرئيسية ما دفع الجرائد بمختلف أشكالها قومية/ خاصة لرفع سعر بيع الجريدة، ذلك رغم ما تعانيه هذه الجرائد من نقص شديد في معدلات البيع سوف يتسبب رفع السعر في انهيارها تماماً.

عرجت الكثير من البرامج الانتخابية للمرشحين وخاصة المرشحين المتنافسين على مقعد النقيب على قضية الأزمات التي تواجه صناعة الصحافة في مصر وأكد الجميع على ضرورة العمل من أجل التصدي لها وإيجاد الحلول المناسبة. إلا أن أيهم لم يطرح رؤية برنامجية واضحة ومتماسكة لعلاج تلك الأزمات، واحتلت الشعارات محل الحلول العملية والاقتراحات القابلة للتنفيذ. حتى أنه بنظرة على أهم برامج المرشحين لا تجد دعوة واحدة لمؤتمر أو نشاط عاجل لفتح النقاش حول إنقاذ مستقبل الصحافة الورقية. ولم يُقدّم أحد لنا أية أرقام أو احصاءات عن مبيعات الصحف القومية والخاصة والحزبية وكيف يُمكن العبور من هذه الأزمات بأقل تكلفة خاصة على هؤلاء الصحفيين الشبان العاملين بتلك المؤسسات والذين يتم تسريحهم دون الحصول على أي مستحقات وبالطبع هم خارج مظلة الحماية النقابية لكونهم غير أعضاء بالنقابة.

التمثيل النسائي في مجلس نقابة الصحفيين؛ رغم كونها نقابة مهنية تُعبرُ -من المفترض- عن أكثر فئات المجتمع انفتاحًا وتقدمية، إلا أن التمثيل النسائي عادة ما يكون ضعيف جدا في مجلس نقابة الصحفيين، ليس فقط؛ بل نستطيع القول أن حضورهن كان شرفياً في الانتخابات الأخيرة والتي سبقتها.

ففي انتخابات ٢٠١٧ ترشّحت سيدتان على مقعد نقيب الصحفيين هما جيهان الشعراوي ونورا راشد (نعيممة راشد) ولم يتمكّن من حصد سوى ٣٥ صوتاً بواقع ٣٤ صوتاً للأولى و٤ أصوات للثانية. بينما ترشّح على عضوية المجلس (فوق السن) سيدة واحدة حققت المركز ٣٣ بين جميع المرشحين بواقع ٢٨٠ صوتاً. أما (تحت السن) فقد ترشّحت ١١ سيدة لم يفزّ منهنّ أحداً، وكانت حنان فكري الأعلى بينهن بواقع ٦٦٧ صوتاً في المركز الرابع عشر بين جميع المرشحين، مع العلم أنها كانت عضوة بمجلس النقابة السابق بعدما استطاعت تحقيق الفوز في انتخابات (٢٠١٣) بعد حصولها على ٧٥٧ صوتاً. وكان لانتخابها -آنذاك- ظروف خاصة باعتبارها امرأة وقبطية في مواجهة التيار الإسلامي داخل النقابة إبان حكم الرئيس السابق محمد مرسي. كذلك الحال في انتخابات (٢٠١٥) والتي شهدت ترشّح ثلاث سيدات فقط لعضوية المجلس (تحت السن) لم ينجح أيّاً منهن، بينما لم ترشّح أي سيدة من الأساس على مقعد النقيب أو عضوية المجلس (فوق السن).